العرب
الخميس 2021/05/06
السنة 43 العدد 12051

ألمانيا تحاصر المنظمات الإسلامية للتوقي من الإرهاب

هورست زيهوفر: إذا كنت تريد محاربة الإرهاب فعليك تجفيف مصادر تمويله

ترسم ألمانيا بحظرها منظمة إسلامية تعمل تحت يافطة الأنشطة الإنسانية والخيرية طريقا متشددا في مكافحة تيارات الإسلام السياسي الموجودة على أراضيها. وتعكس الخطوة في أبعادها السياسية أن الغرب لم يعد يقبل خداع الإسلاميين الذين استثمروا لسنوات المنظومة الغربية لتكريس الانعزالية داخل مجتمعاتهم وتمويل الإرهاب في الخارج.

حزم ألماني في مواجهة تيارات الإسلام السياسي

برلين – أعلنت ألمانيا الأربعاء حظر منظمة "أنصار الدولية" الإسلامية غير الحكومية، المتهمة بتمويل "الإرهاب" تحت غطاء العمل الخيري والمستهدفة بسلسلة ملاحقات في البلاد، في خطوة وصفها مراقبون بالحازمة من أجل تجفيف منابع تمويل الإرهاب ومحاصرة حواضنه الأيديولوجية.

وذكر المتحدث باسم وزارة الداخلية في تغريدة أن الوزير هورست زيهوفر "حظر جمعيات 'أنصار الدولية' وفروعها"، وهي شبكة "تمول الإرهاب في جميع أنحاء العالم عبر التبرعات".

وقال زيهوفر "إذا كنت تريد محاربة الإرهاب فعليك تجفيف مصادر تمويله". وأضاف "إذا كنت تريد محاربة الإرهاب، فعليك تجفيف منابع تمويله.. ولا يمكن السماح لمن يجمعون التبرعات لأغراض خيرية على ما يبدو، ثم يمولون الإرهاب، بالتستر وراء قوانيننا المتعلقة بالجمعيات".

ودخل الحظر حيز التنفيذ الأربعاء ورافقته عمليات دهم ومصادرة استهدفت منازل ومرائب في عشر مناطق ألمانية.

وكانت المنظمة غير الحكومية التي تم تأسيسها في دوسلدورف (غرب) عام 2012 قد وُضعت تحت المراقبة من قبل السلطات منذ سنوات. وقامت بجمع التبرعات للأعمال الخيرية في مناطق تشهد أزمات مثل سوريا واليمن وقطاع غزة.

وتشير تقارير إعلامية بأن الجمعية تقوم بأنشطة دعوية تستهدف الأطفال في مقرات المنظمة في ألمانيا.

ويتم استخدام التبرعات التي تجمعها الجمعيات لدعم الإرهاب من خلال منظمات مثل "جبهة النصرة" الجهادية السورية التي اندمجت لاحقا في "هيئة تحرير الشام" وحركة حماس الفلسطينية في قطاع غزة وحركة الشباب في الصومال.

وشملت وزارة الداخلية بالحظر ما مجموعه تسع منظمات فرعية لجمعية "أنصار الدولية" ولاسيما اللجنة الصومالية للمعلومات والمشورة في دارمشتات وهيسين، وهي مؤسسة تابعة للاعب كرة القدم السابق أنيس بن حتيرة في برلين ومنظمة "دبليو دبليو آر-هيلب".

وفي فبراير شنت السلطات الألمانية حملة مداهمات لمقرات، في العاصمة برلين وولاية براندنبورغ بسبب شبهة علاقة بين عدد من الجمعيات وبين تنظيم داعش الإرهابي.

واستهدفت الحملة الألمانية جمعية تركية عربية في برلين بعد الاشتباه في صلتها بالجهاديين وعناصر تنظيم الدولة لتقرر وزارة الداخلية بعدها حل جمعية سلفية تدعى "توحيد برلين".

وتعرضت ألمانيا لعدد من الهجمات الإرهابية شنها إسلاميون متطرفون خاصة في سنة 2016 عندما قام متطرف تونسي بدهس 11 شخصا اثر استيلائه على شاحنة بعد قتل سائقها البولندي باستخدام الرصاص.

وكانت قيادات سياسية في حزب الخضر الألماني أعدوا في ديسمبر الماضي خطة من 11 بندا لمكافحة الإرهاب تشدد خاصة على حظر الجمعيات السلفية المشبوهة وتعزيز مراقبة التدفقات المالية المشبوهة ومراقبة المساجد وذلك في أعقاب الهجمات التي وقعت في كل من مدينة دريسدن الألمانية ونيس الفرنسية والعاصمة النمساوية فيينا. وتزايد القلق في البلاد التي يبلغ تعداد الجالية المسلمة فيها خمسة ملايين شخص، بشأن التمويل الخارجي، بالدرجة الأولى من قبل تركيا، حيث يدار نحو 900 مسجد من قبل الاتحاد التركي الإسلامي للشؤون الدينية (ديتيب) الخاضع لسيطرة حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان.

> التبرعات يتم استخدامها لدعم جبهة النصرة في سوريا وحركة حماس في فلسطين وحركة الشباب في الصومال

وأثيرت مؤخرا مخاوف بشأن تأثير الاتحاد الإسلامي التركي للشؤون الدينية، الذي يعتبر ذراع الحكومة التركية في ألمانيا، على الجالية المسلمة في البلاد، وتحريكها وفقا لأجندتها.

ويقول الخبير في شؤون المخابرات التركية إريك شميت إينبوم إن الأئمة الأتراك التابعين لديتيب يلعبون دورًا مهمًا في تحديد عملاء لتجنيدهم. ويضيف "هؤلاء الأئمة يتبادلون المعلومات مع الدوائر التركية وهم يلعبون دور الوسيط بين المخبرين الأتراك في ألمانيا وحكومة رجب طيب أردوغان في أنقرة".

وفي خضم الخلاف الذي اندلع بين برلين وأنقرة خلال منتصف عام 2017، حذر وزيران ألمانيان في حديث إلى صحيفة دير شبيغل واسعة الانتشار من أنه يجب "منع استيراد أيديولوجية أردوغان الخطيرة إلى ألمانيا عبر المساجد".

وسبق أن أجرت السلطات الألمانية تحقيقات مع هذا الاتحاد الذي يدفع الرواتب إلى الأئمة في المساجد المدارة من قبله، بسبب الشبهات بتورط بعض موظفيه في التجسس على معارضين أتراك مقيمين في ألمانيا.

وفي حالات أخرى، وقع عدد من المساجد المموّلة من الخارج وسط اهتمام الشرطة وتمّ إغلاق بعضها بسبب ترويجها للأفكار المتطرفة.

وتشير الدوائر الألمانية إلى أن الأساس الفكري الذي بني عليه الفكر المتشدد الذي تبنى العنف هو فكر تيارات الإسلام السياسي المدعوم تركيا.

ويعتزم ساسة معنيون بالشؤون الداخلية في الاتحاد المسيحي الشريك في الائتلاف الحاكم بألمانيا، تعزيز التصدي لأنشطة الإسلاميين في بلادهم، حتى لو أراد هؤلاء تحقيق أهدافهم بوسائل سياسية دون عنف. وفي وثيقة تعتزم مجموعة عمل معنية بالشؤون الداخلية في الكتلة البرلمانية للاتحاد عرضها للنقاش، جاء طرح لموقفها بأنه يجب فحص "ما إذا كان ممكنا إدخال سجل للمساجد على نحو مطابق للدستور في ألمانيا أم لا، وكذلك الطريقة التي يمكن من خلالها القيام بذلك".

وأضافت الوثيقة أن نواب البرلمان الألماني (بوندستاغ) المشاركين في عمل الوثيقة يرون أنه لا بدّ من توسيع نطاق صلاحيات سلطات هيئة حماية الدستور (الاستخبارات الداخلية بألمانيا) في هذا النطاق من أجل تمكينها بشكل أفضل من استيضاح أي تأثير محتمل لجمعيات قائمة على إدارة مساجد عن طريق تحويلات مالية من الخارج.

وأكد المتحدث باسم شؤون السياسة الداخلية في الكتلة البرلمانية للاتحاد المسيحي، ماتياس ميدلبرغ "من المهم منع أي تمويل أجنبي بشكل تام.. ومن الضروري أيضا توفير الشفافية من أجل اكتشاف أي تأثيرات محتملة".

واقترح ساسة الاتحاد المسيحي في الوثيقة أيضا أنه من المقرر استكشاف "إلى أيّ مدى يؤثر التيار الإسلامي المتشدد على أطفال وشباب وكهول" من خلال دراسة علمية.

بريطانيا تسهل إجراءات هجرة الكفاءات

لندن – أعلنت وزارة الداخلية البريطانية أنه سيكون بمقدور الفائزين بجوائز أوسكار وجرامي والحاصلين على جائزة نوبل وفئات أخرى من الفائزين بالجوائز في مسابقات مرموقة، الحصول على تأشيرات للعيش والعمل في المملكة المتحدة بسهولة أكبر، وذلك في ظل إصلاحات في نظام الهجرة.

وذكرت وكالة الأنباء البريطانية "بي.إيه ميديا" أن وزارة الداخلية كشفت عن قرارها "لتسريع" العملية للفائزين بجوائز مرموقة في الفنون، بما في ذلك أيضا جوائز غولدن غلوب وبافتا وبريت، بالإضافة إلى العلوم والهندسة والتكنولوجيا.

وتأتي هذه الخطوة في إطار التغييرات في نظام الهجرة، في محاولة من الحكومة لجذب ما تسميه "الأفضل والأكثر إشراقا".

وفي الوقت الحالي، تعني عملية طلب التأشيرة المعروفة باسم "مسار المواهب العالمية" أن هؤلاء الأشخاص يجب أن يحصلوا على تصديق من إحدى الهيئات الست التي تمنح الجوائز.

واعتبارا من الأربعاء سوف يسمح النظام الجديد للأشخاص الذين يحملون جائزة مؤهلة بتقديم طلب تأشيرة واحد.

وقالت وزيرة الداخلية بريتي باتيل "لقد وصل الفائزون بهذه الجوائز إلى قمة حياتهم المهنية ولديهم الكثير ليقدموه للمملكة المتحدة".

وفي المقابل، قدّمت وزيرة الداخلية البريطانية إصلاحا لنظام اللجوء في البلاد ينصّ على عدم منح الحقوق نفسها للأشخاص الذين دخلوا بشكل قانوني والذين وصلوا بشكل غير قانوني إلى البلاد.

وقالت باتيل في بيان "إذا عبروا (المهاجرون) كما هو الحال مع أكثر من 60 في المئة من المهاجرين غير الشرعيين بلدا آمنا على غرار فرنسا للوصول إلى هنا، فلن يتمكنوا من الدخول فورا في نظام اللجوء كما هي الحال حاليا".

وسيحصل المهاجرون الذين يدخلون بشكل غير قانوني إلى المملكة المتحدة ويتمّ قبول طلبات لجوئهم، على وضع حماية جديد يكون مؤقتا وليس حقا تلقائيا في الاستقرار في البلاد. وستكون حقوقهم في ما يخصّ لمّ الشمل العائلي وحصولهم على الإعانات والمزايا الاجتماعية محدودة.

وأما بالنسبة إلى الأشخاص الذين يتمّ رفض طلبات لجوئهم بعد دراستها، فسيتمّ ترحيلهم "بسرعة" من المملكة المتحدة.

وأكدت الوزيرة البريطانية أنه في الوقت نفسه سيتمّ إيجاد طرق "قانونية وآمنة".

عودة طالبان تهدد بنسف مكاسب المرأة في أفغانستان

واشنطن – حذّر تقرير للاستخبارات الأميركية رفعت عنه السرية، من أن عودة طالبان إلى الحكم في أفغانستان تنطوي على مخاطر من شأنها نسف المكاسب التي تحققت على صعيد حقوق النساء منذ الإطاحة بحكمها قبل نحو عقدين.

ويشير التقرير الاستخباري الذي أعده المجلس الوطني للاستخبارات والواقع في صفحتين، إلى أن وجهات نظر المتمردين لم تتغيّر منذ أن تولوا السلطة في العام 1996 وإطاحتهم إثر الغزو الأميركي في العام 2001.

وكانت حركة طالبان قد فرضت لدى توليها السلطة نظاما أصوليا ومنعت النساء من التعلم والعمل.

وأثار قرار الولايات المتحدة سحب جنودها من البلاد، المقرر إنجازه بحلول سبتمبر، مخاوف من استعادة طالبان كامل قوتها.

وجاء في التقرير أن حركة "طالبان لا تزال إلى حد كبير ثابتة في نهجها التقييدي لحقوق المرأة وهي ستطيح بالكثير من التقدّم الذي أحرز في العقدين الماضيين في حال استعادت السلطة في البلاد". ويلفت التقرير إلى أن التغيير في قيادة الحركة بقي محدودا جدا وأنها لا تزال "متصلبة" في المفاوضات و"تفرض قيودا اجتماعية صارمة في المناطق الخاضعة لسيطرتها".

وأطلق عدد من قادة الحركة علنا تعهّدات باحترام حقوق المرأة، لكن فقط من خلال مفهوم طالبان الأصولي للشريعة، وفق التقرير.

وجاء في التقرير "إذا عادت حركة طالبان قوة مهيمنة في أفغانستان، فإن أي إمكانية للدفع بسياسات الحركة تجاه النساء نحو الاعتدال ستكون منوطة بقدرات الأقليات الإثنية على المحافظة على التنوع المحلي والتطور التكنولوجي"، مشيرا إلى الهوات الخلوية التي جعلت الأفغان أكثر انفتاحا على العالم. وبحسب معدّي التقرير، فإن التقدّم المحرز في السنوات العشرين الأخيرة لا يزال هشا ويعتمد بشكل كبير على الضغوط الدولية، مشيرا إلى أن هذا التطور سيكون "بخطر" بعد انسحاب القوات الأجنبية "حتى وإن لم تبذل طالبان جهودا لنسفه".

وتابع التقرير أن الضغوط الدولية يمكن أن تؤدي دورا، مضيفا أنّ "تَطلّع طالبان للحصول على مساعدات خارجية واكتساب شرعية قد يعدّل بشكل طفيف سلوكها مع مرور الوقت". لكن في حال عادت الحركة إلى السلطة ستكون أولى أولوياتها على الأرجح "تعزيز سيطرتها وفق شروطها الخاصة".

لا ترفيه حال عودة طالبان

وأعرب الكثير من الأفغان عن مخاوفهم من بدء عهد جديد من نفوذ طالبان، وهم يخشون ألا تكون الحركة تغيرت كثيرا منذ أيام حكمها السابق الحالكة التي شهدت قتل نساء متهمات بالزنا ومهاجمة الأقليات ومنع البنات من ارتياد المدارس.

ورغم حماسة الأفغانيات اللاتي تخيّم عليهن الريبة من المتمردين لحلول السلام، إلا أنهن يشعرن بالخشية من دفع ثمن باهظ لذلك، حيث حرمت النساء في فترة حكم طالبان من التعليم أو العمل، وهي حقوق تحرص الأفغانيات على حمايتها بشدة اليوم.

وقالت ختيون أحمدي المقيمة في كابول "أتذكر حكم طالبان ككابوس. نحن مرعوبون على مستقبلنا ومستقبل ابنتي".

واسترجعت الأم البالغة 26 عاما مشاهدة أيادي وأصابع مقطوعة في شوارع كابول بعد تنفيذ عقوبة قطع الأطراف بسبب جرائم بسيطة بموجب تطبيق طالبان الصارم للشريعة الإسلامية.

ومنح الاجتياح الأميركي بعض المزايا المتواصلة للشباب الأفغاني، خصوصا الفتيات، وأدى إلى اعتماد دستور يضمن بعض الحريات بما في ذلك الحق في التعلم.

لكن حتى الآن في مباحثات السلام الراهنة في قطر والتي انطلقت الشهر الماضي، لم تدل طالبان بالكثير حول موقفها من بعض القضايا مثل حقوق النساء أو حرية التعبير.

> طالبان لا تزال إلى حد كبير ثابتة في نهجها التقييدي لحقوق المرأة، وهي ستطيح بالكثير من التقدم الذي أحرز

وقال زوج أحمدي فارزاد فارنود (35 عاما) وهو باحث في معهد أفغانستان للدراسات الاستراتيجية إنّ تصاعد عنف طالبان منذ الاتفاق الموقع بين الحركة وواشنطن يظهر أنّ المتمردين لم يتغيروا، متسائلا "هل هذا يخلف أملا لدى الأفغان؟ لا، ليس كذلك".

وكمراهق، شهد فارنود مقاتلي طالبان وهم يرجمون امرأة حتى الموت وكذلك جلد متهمين في ملعب كابول.

واضطرت أسرته إلى إخفاء هوائي تلفازها الأبيض والأسود في شجرة حين منعت طالبان الموسيقى والترفيه.

وأكد الأب الشاب "كل الإنجازات التي حققناها خلال الـ18 عاما الماضية لم تكن موجودة خلال عهد طالبان".

وأوضح الرحمن "ليس لدينا مشكلة مع تعليم الفتيات أو عمل النساء لكن عليهن أن يرتدين الحجاب".

وكان انخراط الولايات المتحدة في أفغانستان صعبا ومؤلما لواشنطن، إذ كلفها أكثر من تريليون دولار وأسفر عن مقتل نحو 2400 جندي في حرب وصفها البنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية) بالمأزق. وفي الفترة التي سبقت الاتفاق الأميركي، قدّم المتمردون تعهّدا غامضا باحترام حقوق المرأة بما يتماشى مع "القيم الإسلامية"، ما أثار تحذيرات من الناشطين من أن التعهد كان مجرد كلام ومفتوح لتفسيرات أوسع واحتمالات يصعب التكهن بها.

وتسيطر الحركة المتطرفة على مساحات شاسعة من أفغانستان. وبينما باتت تسمح للفتيات بالالتحاق بالمدارس الابتدائية في بعض المناطق، إلا أنه لا تزال هناك تقارير دورية عن جلد نساء ورجمهن بالحجارة، ما يغذي المخاوف من عودة الوضع إلى ما كان عليه إذا عادت الحركة إلى السلطة.